

السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ
أحمد بن عطية الله آل خليفة وزير شؤون
مجلس الوزراء، والمقدم من سعادة
العضو السيد حبيب مكي هاشم بشأن
الخطط التي وضعتها الوزارة لمعالجة
مشكلة فقدان الثروة السمكية في مملكة
البحرين في ظل استمرار عمليات الدفان
التي ستؤدي إلى تدمير هذه الثروة، ورد
سعادة الوزير عليه



جدول بشأن المراسلات الخاصة بالسؤال

الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة وزير شؤون مجلس الوزراء، والمقدم من سعادة العضو السيد حبيب مكي هاشم بشأن الخطط التي وضعتها الوزارة لمعالجة مشكلة فقدان الثروة السمكية في مملكة البحرين في ظل استمرار عمليات الدفان التي ستؤدي إلى تدمير هذه الثروة

| التاريخ | البيان |
|------------|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٠٠٧/١١/١٢ | رسالة العضو السائل الموجهة إلى رئيس المجلس |
| ٢٠٠٧/١١/١٣ | رسالة رئيس المجلس الموجهة إلى وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب |
| ٢٠٠٧/١١/٢٦ | رد الوزير المختص |
| ٢٠٠٧/١٢/٢ | رسالة وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب الموجهة إلى رئيس المجلس، المتضمنة رد الوزير المختص |

التاريخ : ١٢ نوفمبر ٢٠٠٧م

معالي الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة
وزير شؤون مجلس الوزراء

تحية واحتراماً وبعد،،

على هامش الندوة التي نظمتها جريدة الوسط ونشرتها في العدد ١٨٧٨ في يوم الأحد ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧ عن واقع الثروة السمكية في البحرين، والتي شارك فيها معنيون عن الثروة السمكية والبيئة وهم رئيس دراسات الثروة السمكية بمركز البحوث للدراسات والبحوث، إضافة إلى ممثل عن الإرشاد السمكي للهيئة العامة لحماية الثروة السمكية والبيئة والحياة الفطرية وكذلك رئيس نقابة الصيادين البحرينية علاوة على الناشط البيئي السيد غازي المرباطي وردت معلومات كثيرة مقلقة بشأن الثروة السمكية في البحرين.. مخزونها ومستقبلها، من بينها:

- ١- أن استمرار عمليات الدفان سيؤدي إلى انتهاء الثروة السمكية في البحرين خلال مدة لا تجاوز الثلاث سنوات.
- ٢- إن معظم الكميات التي يتم اصطيادها من الأسماك حالياً هي من مناطق غير بحرينية.
- ٣- أن الثروة السمكية في البحرين فقدت نسبة كبيرة جداً قد تصل إلى ٦٠ في المائة.

٤- أن ازدياد النقص في المحصول دفع الصيادين إلى التحول من صيد الأسماك الزعنفية الجيدة إلى أنواع رديئة مثل القباقيب وقناديل البحر.

٥- وأن من الأسباب الأساسية لهذا التدهور بجانب الدفان العشوائي هو عدم تطبيق قانون النوخدة.

٦- وأن الحال قد وصل بالبحرين أن تستورد السمك من مصر وقطر وعمان وغيرها من البلدان.

وبالرغم من عدم أخذنا هذه المعلومات المقلقة على عواهنها.

وإنما وحيث أن الثروة السمكية في البحرين تشكل عنصراً أساسياً للأمن الغذائي الاستراتيجي.

وحرصاً منا على الاطمئنان على مستقبل الأمن والاستقرار للوطن والمواطنين بتأمين الحياة الكريمة التي كفلها الدستور وميثاق العمل الوطني، فإننا نتقدم لسعادتكم بالسؤال التالي متمنين على سعادتكم تقديم الإجابات الشافية التي تساعد على وضع اليد على الجرح والعمل على معالجة ما يهدد أمننا الغذائي واستقرار الحياة في على أرض هذا الوطن المعطاء، بوضع الأمور في نصابها الصحيح.

السؤال:

ما مدى صحة المعلومات الواردة أعلاه تفصيلاً وبالأرقام المتوفرة

لديكم؟؟

وإذا كان ذلك صحيحاً، فما هي الخطط التي وضعتها وزاراتكم
الموقرة لمعالجة هذه الإشكالات لتدارك استفحالها ووضع الحلول الناجعة
لها.

وختاماً فإننا على ثقة تامة بأنكم تشاركونا هذه الهموم التي لن نتمكن
من وضع الدراسات الجادة لحالها إلا بشفافية تامة تتسق وتوجيهات صاحب
الجلالة وليكن المفدى.

مكررين لسعادتكم خالص تقديرنا واحترامنا، آمليين أن نتلقى الإجابة
الشفافية على هذه التساؤلات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



أخوكم

السيد حبيب مكي هاشم
عضو مجلس الشورى



الرقم: ش م و / ١ / ٢٦
التاريخ: ٢٠٠٧ / ١١ / ٢٦

سعادة السيد علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى
الموقر

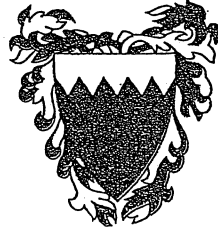
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالإشارة إلى كتاب سعادتكم رقم (١٣) المؤرخ في تاريخ
١٣ نوفمبر ٢٠٠٧، بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو حبيب مكي هاشم
بخصوص واقع الثروة السمكية في مملكة البحرين.

يسرني أن أرفق لسعادتكم مذكرة بالإجابة على السؤال المشار إليه برجاء
اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرضه على مجلس الشورى.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،

أحمد بن عطية الله آل خليفة
وزير شؤون مجلس الوزراء



مذكرة

بالإجابة على السؤال المقدم من سعادة العضو حبيب مكي هاشم بخصوص واقع الثروة السمكية في مملكة البحرين

بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧ تسلمنا التساؤلات التي طرحها سعادة العضو السيد حبيب مكي والتي أثيرت في الندوة التي نظمتها جريدة الوسط ونشرتها في العدد ١٨٧٨ في يوم الأحد الموافق ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧ م، عن واقع الثروة السمكية في مملكة البحرين.

أولاً : حيث تم طرح وجهات نظر أفراد لهم ذراية مباشرة ومتخصصة وآخرين ذات اطلاع مباشر وغير مباشر أن المواضيع التي نشرت في الجريدة المذكورة قد تم صياغتها كنوع من الخبر الإعلامي المثير بقصد لفت انتباه القراء والرأي العام. بغض النظر عن أن هذه المواضيع صحيحة أم لا، حيث أن المتتبع إنتاج المخزون السمكي ومدى تأثيره حالياً فإنه لا بد من إدراك بأن أنواع من الأسماك قد تأثرت بانخفاض حجم الصيد لظروف مختلفة.

ثانياً : إن ما جاء في الجريدة بأن الثروة السمكية في البحرين ستنتهي خلال ثلاث سنوات موضوع غير صحيح، إن قطاع المصايد يعتبر مستقراً، وإن المخازين السمكية في المياه الإقليمية لازالت تنتج أسماك بمعدلات جيدة وأن تأثير بعض الأسماك مثل الهامور والبرطام في المياه التي تعد موطن لهذه النوعية من الأسماك إلا أنه لا يعطي مؤشر على قرب انقراضه. أما ما يتعلق ببعض الأنواع مثل الكنعد فيرجع ذلك إلى أن هذه الأنواع تعتبر من الأسماك المهاجرة التي تأتي من خارج الخليج، وتمر في مسارها على عدة دول تكون فيها مستهدفة بالصيد وبالتالي تتأثر من سنة إلى أخرى نتيجة الاستغلال المفرط في صيدها في بعض الدول.

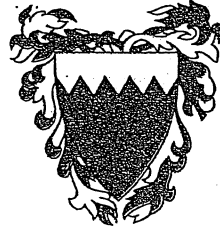
ثالثاً : المعلومات التي ذكرت في الندوة بخصوص الدراسة التي تشير إلى توقع فقدان الثروة السمكية إلى نسبة ٧٥% أو ٦٠% منها خلال السنوات القادمة يجب التنبيه هنا أن الدراسات العلمية على واقع الثروة السمكية يجب أن تتم وفق آليات وضوابط علمية وتحتاج إلى كثير من الجهد والعمل الميداني و البيانات الصحيحة و التحليل العلمي الدقيق للحصول على النتائج المتوقعة وقد أشار احد المشاركين في الندوة إلى هذا الموضوع. وللعلم إن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تقوم بعمل مسح مشترك على الأسماك القاعية في بداية السنة الميلادية الجديدة ٢٠٠٨ م في مياهها الإقليمية بهدف تقييم المخازين السمكية وسوف يقوم مركز الكويت للأبحاث العلمية بتكليف من الأمانة العامة لدول مجلس التعاون بتنفيذ هذا المسح بالتعاون مع الجهات المختصة في هذه الدول.



رابعاً: أشار سعادة عضو المجلس بأن معظم الكميات التي يتم اصطيادها من الأسماك حالياً هي من مناطق غير بحرينية. ولتوضيح هذا الموضوع، نعلم سعادة العضو بأن الدول الأخرى المجاورة لمملكة البحرين لا تسمح لغير صيادهم بالصيد في مياههم الإقليمية، باعتبار أن ذلك يتعلق بسيادة تلك الدول على مياهها الإقليمية. وفي حالة حدوث ذلك يتم القبض على المخالفين ويتم تقديمهم إلى المحاكمة. والجرائد قد ذكرت هذا النوع من الأخبار. والموضوع لا يتعلق بقيام بعض البحرينيين بصيد الأسماك في المياه الإقليمية لبعض الدول المجاورة بل كذلك حدث هنا في البحرين أنه تم القبض على بعض الصيادين المخالفين من الدول الأخرى المجاورة بأن دخلوا في مياهنا الإقليمية من أجل صيد الأسماك فتم القبض عليهم وتم تقديمهم إلى المحاكمة. للعلم هذه الأمور تحدثت في جميع مناطق العالم. ولمزيد من المعلومات، هو أنه ما دفع بعض أصحاب السفن التقليدية بالصيد خارج المياه الإقليمية هو ضيق مناطق الصيد بالنسبة لأعداد السفن المرتفع وهو ما يعتبر نوع من الصيد الجائر.

إن مياهنا الإقليمية تحتوي على الكتلة الحية الجيدة من الثروة السمكية، ومعظم الصيادين يستخدمون القوارب السريعة في مهنة الصيد في المياه القريبة. فمصيد منطقة الساحل الشرقي للبحرين أنتجت خلال عام ٢٠٠٦م حوالي ٥٥١١,٦ طن متري وتشكل حوالي ٣٣% من إجمالي الإنتاج. منها ١٣٤٣,٥ طن متري من أسماك الصافي و ٦١١,٣ طن متري من الربيان بالإضافة إلى أسماك أخرى بلغت أكثر من ١٠٠٠ طن متري مثل الشعري والبدح والقرقفان والكفدار والخضرة والجنم والفسكر والحاكول وأسماك أخرى. بالإضافة إلى القباقيب التي بلغت ٢٤٠٠ طن متري والتي أصبحت لها قيمة تجارية يتم تصديرها إلى الخارج وخاصة إلى كوريا الجنوبية والسعودية. كانت هذه الكميات سابقاً يتم استهلاك جزء بسيط جداً منها والباقي يتم إتلافه أو رميه في البحر، أما الآن فيتم صيدها وتعليبها في مصانع يملكها بحرينيون وتعود بالفائدة على الصيادين وأصحاب السفن والمصدرين وأصحاب المصانع وعلى الاقتصاد الوطني.

أما المنطقة البحرية في شمال البحرين، فقد أنتجت خلال عام ٢٠٠٦م حوالي ٧٦٧١,٣ طن متري وتشكل حوالي ٤٩% من إجمالي الإنتاج. إن كميات الربيان المصادة من هذه المنطقة حوالي ١٣٠٠ طن متري والصافي ١١٣١,٦ طن متري وأكثر من ٤٠٠٠ طن متري من الأسماك القاعية والسطحية مثل أسماك الربيب والخضرة والشعري والهامور والكنعد والكثير من الأسماك بالإضافة إلى القباقيب والتي بلغت الكميات المصادة منه خلال عام ٢٠٠٦م حوالي ٩٨٠ طن متري، وقنديل البحر حوالي ٤٢ طن متري.



حيث أن هذا النوع (قناديل البحر) من الكائنات البحرية مطلوب ويستهلك في الصين وعليه يتم تصديره إلى هناك. وبالتالي أصبح له قيمة اقتصادية تعود بالنفع على العاملين في قطاع المصايد والتجارة الخارجية للمملكة.

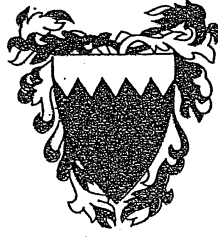
أما المنطقة الغربية فقد بلغ إنتاجها خلال عام ٢٠٠٦م حوالي ٢٤١١,٤ طن متري من الربيان والصافي والشعري والربيب والجنم والكثير من أنواع الأسماك الأخرى.

ومما سبق تشير تلك المعلومات إلى أن الثروة السمكية في المياه الإقليمية لمملكة البحرين لازالت بخير رغم الظروف التي تشهدها المملكة في مجالات التنمية والعمران وتأثير ذلك على بعض المواقع البحرية وحدوث بعض التأثيرات السلبية إلا أن هذه الثروة السمكية هي ثروة متجددة تسعى الإدارة العامة لحماية الثروة البحرية تحت رعاية سمو الشيخ عبدالله بن حمد رئيس الهيئة إلى المحافظة عليها وتنميتها. ومنها صدور المرسوم بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية. والذي اشتمل على الكثير من الأمور التي تصب في صالح قطاع الثروة السمكية والعاملين فيه. وحمايته من التدهور والتدمير والاستغلال وتنميته بصورة مستدامة لنا وللأجيال القادمة.

إن الإدارة العامة لحماية الثروة البحرية تسعى دائماً إلى تطبيق بنود قانون الثروة السمكية بقصد تنظيم هذا القطاع والتقليل من الأضرار السلبية. لقد تم مقاضاة الشركات التي تعمل في مجال شطف الرمال لمخالفتهم التعليمات والشروط المنصوص عليها في بنود القانون المذكور. وذلك بعدم الاقتراب من مناطق الصيد ومناطق حضانة الأسماك، حيث تم مطالبة المستثمرين وشركات الحفر بضرورة تعويض مواقع الصيد بإنشاء الأرياف الاصطناعية وتعويض الصيادين في بعض مناطق المشاريع الكبرى. كما سعت الإدارة العامة إلى تقديم طلبات إلى إنشاء العديد من مرافئ الصيد وتوفير التسهيلات الضرورية للصيادين، كما طالبت بتقديم القروض الميسرة لهم.

أما فيما يتعلق باستيراد الأسماك من الخارج. فإننا نعلم سعادة العضو أن تجارة الاستيراد والتصدير ظاهرة تجارية سليمة تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني. فإنه في الوقت الذي استوردت البحرين كميات من الأسماك في عام ٢٠٠٦م تقدر بحوالي ٤٢٨٣ طن متري فقد تم تصدير أسماك من البحرين تقدر بحوالي ٧٩٧٨ طن متري. منها أسماك زعنفية وقشريات مثل الربيان والقباقيب بالإضافة إلى قناديل البحر.

ومما سبق ذكره كان الهدف منه تقديم صورة مختصرة عن واقع الثروة السمكية في مملكة البحرين، كما أن الإدارة قد قدمت رؤيتها من خلال برامج ومشاريع وإجراءات إدارية تهدف إلى المحافظة على هذا القطاع وحمايته وحماية العاملين فيه. إلى جانب



المحافظة على مناطق الصيد من عمليات التدمير المباشرة، ومنع المخالفين لأنظمة الصيد ، خفض جهود الصيد الحالية لأن الأعداد الكبيرة للقوارب والصيادين تشكل جهداً مفرطاً متزايداً على المصايد وتستنزف المخازين وتشكل إجهاد متواصل على الثروة السمكية ، عدم إصدار أي تراخيص جديدة ، استمرار تقديم التسهيلات للصيادين ومنها إنشاء المرفأء والموانئ في العديد من مناطق الإنزال في البحرين بالإضافة إلى تنظيم صيد الهواة ، وكذلك تنظيم عمليات تجارة تصدير الأسماك للمحافظة على أسعار الأسماك معقولة ومقبولة للمستهلك البحريني .

شاكرين ومقدرين اهتمامكم ونتمنى أننا قد أجبنا على تساؤلاتكم بخصوص واقع الثروة السمكية في مملكة البحرين.

والله الموفق،،،

الهيئة العامة لحماية الثروة
البحرية والبيئة والحياة الفطرية